الجمهورية التونسيّة **الحمد لله**

مجلس المنافسة

الجلسة العامّة

****استشاري****

القطاع:خدمات الاتصالات

الرّأي عدد 172658
الصّادر عن مجلس المنافسة
بتاريخ 15 جانفي 2018

إنّ مجلس المنافسة،

بعد إطّلاعه على إحالة وزير التجارة المرسّمة بكتابة مجلس المنافسة تحت عدد 172658بتاريخ 07 ديسمبر 2017 والمتضمّنة طلب رأي المجلس حول مشروع أمر حكومي يتعلّق بضبط شروط وإجراءات إبرام صفقات بالتفاوض المباشر مع المؤسسات الصغرى لإنجاز قيس جودة خدمات الاتصالات في إطار البرنامج الوطني لجودة الخدمات الرقمية لإبداء الرأي عملا بأحكام الفصل 11 من قانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار،

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر الحكومي عدد 1148 لسنة 2016 المؤرخ في 19 أوت 2016 والمتعلّق بضبط إجراءات وصيغ الاستشارة الوجوبية لمجلس المنافسة حول مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 والمتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء المجلس وفق الصّيغ القانونيّة لجلسة يوم الاثنين 15 جانفي 2018.

وبعد التأكّد من توفّر النّصاب القانوني.
وبعد الاستماع إلى المقرّرة السيّدة بثينة الأديب في تلاوة تقريرها الكتابي.

وبعد المداولة استقرّ رأي الجلسة العامّة لمجلس المنافسة على ما يلي:

✓ المحتوى المادي للاستشارة:

يتكون مشروع الأمر الراهن من سبعة فصول (07) ومن وثيقة شرح الأسباب.

ووفقا لوثيقة شرح الأسباب فإنّ مشروع الأمر الراهن يندرج في إطار التوجه الاستراتيجي الرامي إلى دعم الاقتصاد الرقمي لخلق القيمة المضافة وبعث فرص العمل.

ولهذا الغرض تعتزم وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي إطلاق برنامج تحفيزي لفائدة أصحاب الشهائد العليا يهدف إلى بعث شركات صغرى في مجال قيس جودة شبكات الاتصال.

ويهدف هذا البرنامج إلى بعث شركات صغرى عددها 34 يقع تمويلها عبر خط خصوصي تضعه وزارة التكوين المهني والتشغيل ويحمل على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لدى البنك التونسي للتضامن وذلك قصد:

- الحصول على قياسات ومؤشرات الجودة بصفة آنية ومتواصلة على المستوى الوطني لمتابعة مدى تطابق جودة خدمات المشغليّن مع مقاييس الجودة المضمنة بكراسات الشروط الخاصّة.
- توفير معلومات حول نوعيّة الخدمات المقدّمة للمشتركين بطريقة سهلة الفهم.

- جعل منظومة قياس الجودة محركا وحافزا لتحسين وتطوير الخدمات المسداة من قبل المشغليّن.

كما يمكّن هذا النصّ الهيئة الوطنية للاتّصالات من إبرام عقود طلبات عموميّة أو صفقات بالتفاوض المباشر مع الشركات المحدثة لإنجاز قيس جودة شبكات الهاتف الجوال في إطار البرامج الوطنية لتحفيز أصحاب الشهائد العليا طبق الشروط والإجراءات المبينة بأحكام هذا الأمر الحكومي وذلك وفقا للمبادئ العامّة المنظمة للصفقات العموميّة المنصوص عليها بالأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلّق بتنظيم الصفقات العموميّة.

البرنامج الوطني لضمان جودة الخدمات الرقميّة

يستند الاقتصاد الرقمي إلى نماذج واستراتيجيات أعمال جديدة ترتكز على تطبيقات وشبكات اتصالات حديثة وتعتبر جودة الشبكات بما فيها تلك التي تخص كيفية وإمكانية النفاذ أساسية في هذا السياق.

وتتمثل مهمة البرنامج الوطني في بعث منصّة موثوقة فعالة ومحدودة من حيث التكلفة وذلك لضمان الجودة في اعتماد الخدمات الرقمية وإقامة هيكل وطني جديد لتحقيق هذه الأهداف، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة لخّريجي الجامعات.

ويبرز الجدول التالي الوضعيّة الحالية لخدمات قياس جودة خدمات الاتصالات المقدّمة للمشتركين والأهداف المنشودة من خلال البرنامج الوطني المتعلّق بضمان جودة الخدمات الرقمية:

الوضعية الحالية	الاحتياجات
• المنظومة الحالية لقياس جودة الخدمات المقدمة للمشتركين والمتوفرة عند الهيئة قائمة على قياسات جزئية على المستوى الزمني و الجغرافي (تقنية العينات) • نتائج قياسات جودة الخدمة غير متوفرة للمستعملين بطرق آنية وسلسة • عدم توفر وسائل للمستعمل (المشترك) لتقييم القيمة الفعلية للخدمات المقدمة مقابل المال المدفوع • عدم توفر أدوات تمكن من مقارنة أداء خدمات مشغل واحد أو عدد من المشغلين فيما بينها	• الحصول على قياسات ومؤشرات الجودة بصفة آنية و متواصلة على المستوى الوطني لمتابعة مدى تطابق جودة الخدمات المقدمة من قبل المشغلين مع مقاييس الجودة المضمنة بكراسات الشروط الخاصة • توفير معلومات آنية و متواصلة بطريقة سهلة الفهم حول نوعية الخدمات المقدمة للمشتركين • جعل منظومة قياس الجودة محرك و حافز للتحسين وتطوير الخدمات المسداة من قبل المشغلين

- تطوير برنامج لمنظومة جديدة تمكن من ضمان الجودة
- تركيز هياكل جهوية جديدة ستمكن من احداث مواطن شغل و فرص عمل لحاملي الشهادات العليا.
- بعث إطاروطني للتحفيز على دعم المبادرات الرقمية

ويتطلب هذا البرنامج توفير جملة من الإمكانيات البشرية والماديّة:

*الإمكانيات البشرية المطلوبة:

مهارات ومؤهلات المترشحين	**الباعث الجهوي**: مهندس في المعلوماتية أو تكنولوجيا الاتصال والمعلومات **الفني المباشر**: شهادة جامعية علمية مع إمكانية التأهيل
التوزيع لتغطية كامل الجمهورية	التوزيع يخضع للمعطيات التالية: ✓ مساحة الولاية ✓ الكثافة السكانية
عدد الأشخاص المستفيدين من البرنامج	470 على المستوى الوطني

* الإمكانيات المطلوبة:

الدعم من خلال آليات وزارة التكوين المهني والتشغيل

- التدريب
- التأهيل (طريقة بعث المؤسّسات، تكوين في التّصرف، تكوين في المجالات الفنية)

كما يبرز الرسم البياني سلسلة القيم لضمان جودة الخدمات الرقميّة:

ولا يقتصر البرنامج الوطني على ضمان جودة الخدمات الرقمية، بل يتعداها إلى تحقيق الأهداف الأخرى التالية:

الآفاق المستقبلية للبرنامج

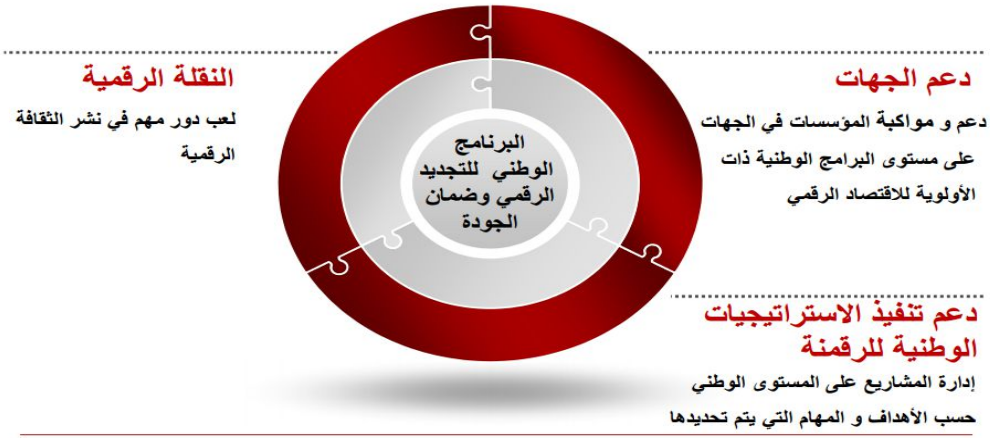

المجلس:

يهدف مشروع الأمر المعروض طبق ما ورد بأحكامه وبوثيقة شرح الأسباب المصاحبة له إلى وضع إطار تنظيمي لإنجاز البرنامج الوطني لضمان جودة الخدمات الرقميّة وفق مقاييس الجودة المعتمدة دوليا وذلك من خلال السماح باعتماد آلية التفاوض المباشر مع المؤسسات الاقتصادية التي ستنخرط في البرنامج المذكور بعد أن تتولى لجنة خاصّة تحدث في الغرض ضبط شروط وإجراءات إحداث تلك المؤسسات وإعداد قائمة في المؤسسات المقبولة للعمل في إطار البرنامج المذكور.

وحيث يتبيّن بعد الإطلاع على مضمون الأحكام الواردة بهذا المشروع أنّها تتعارض في أكثر من موضع مع مبادئ الشفافيّة والنجاعة والمساواة والمنافسة الحرّة، كما أنّها تتنافى مع فلسفة تحرير الأنشطة الاقتصادية وبيان ذلك كالآتي:

إنّ مبدأ حرية ممارسة النشاط الاقتصادي يتنافى مع فكرة تحديد عدد الشركات المزمع إحداثها كما جاء بمشروع الأمر الحكومي، كما أنّ تكليف لجنة إدارية بتحديد شروط وإجراءات المؤسسات المزمع إحداثها في إطار البرنامج الوطني لجودة قياس الخدمات الرقمية

يتنافى وفلسفة تحرير الأنشطة الاقتصادية وتحفيز المبادرة الخاصّة التي تنتهجها تونس وتكرّسها أحكام قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعارعدد36 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015، التي منعت أحكامه وبصفة صريحة كلّ الأعمال التي من شأنّها الحدّ من دخول مؤسسات للسوق أو الحدّ من المنافسة الحرّة فيها، ولعلّ أعمال اللجنة المزمع إحداثها تندرج ضمن هذا المنع، ذلك أنّ ضبط عدد المؤسسات المزمع إحداثها في حدود 34 مؤسسة فقط وقصر الانتفاع بالتمويل العمومي لفائدتها دون فسح المجال لغيرها من المؤسسات يشكلّ حدّا من حرّية المنافسة وحاجزا للدّخول إلى سوق قيس جودة خدمات الاتّصالات.

لذا، فإنّه يكون من المنطقي ومسايرة لمبدأ الحرّية في المجال الاقتصادي سنّ كراس شروط خاصّ ينّظم مجال قيس جودة خدمات الاتصالات والشروط الواجب توفرّها لتعاطي هذا النشاط وفتح المجال تبعا لذلك أمام كلّ من تتوفر فيه هذه الشروط دون تمييز أو تحديد مسبق لعدد الشركات.

كما يتبيّن من مشروع الأمر الراهن مخالفته لمقتضيات قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار أيضا من خلال إجراء إبرام الصفقات بالتفاوض المباشر للتزود بخدمات المؤسسات التي يتم بعثها في إطار البرنامج الوطني لجودة الخدمات الرقمية، فعوض عن تهيئة هذه المؤسّسات الصغرى وجعلها مستعدّة لمجابهة المنافسة داخل السّوق، منحها ولمدّة 3سنوات امتياز الانتفاع بهذه الصفقات دون أدنى جهد تنافسي، ممّا قد يؤثّر سلبا على وضعيّتها الماليّة ومكانتها داخل السّوق بمجرّد انتهاء هذه الفترة أو يؤدي بالبعض إلى بعث مؤسسات لفترة معيّنة ثمّ التخلّي عنها بمجرّد انقضاء مدّة الانتفاع بهذا الامتياز.

ولذا فإنّ المجلس وإذ يؤكد على أهميّة البرنامج الوطني لجودة الخدمات الرقمية في دعم الاقتصاد الرقمي وخلق مواطن الشغل، إلا أنّه في المقابل يرى ضرورة إعادة النظر في الصياغة القانونيّة لهذا البرنامج حتى لا تتعارض مع مبادئ حرية المنافسة وشفافيّة الإجراءات والمساواة أمام الطلب العمومي.

وصدر هذا الرّأي عن الجلسة العامّة لمجلس المنافسة بتاريخ 15 جانفي 2018 برئاسة السيّد رضا بن محمود وعضويّة السيّدات والسّادة محمد العيادي وعمر التونكتي ورجاء الشواشي وخالد السلامي وأكرم الباروني وشكري المامغلي والخموسي بوعيبدي ومعز العبيدي وبحضور المقرّر العام السيّد محمد الشيخ روحو وكاتب الجلسة السيّد نبيل السماتي.

الرئيس

رضا بن محمود